جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية القانون

تزوير الصك في قانون العقوبات العراقي

بحث تتقدم به الطالبة (زهراء حسين هادود)

الى كلية القانون / وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

اشراف

أ.د. فاطمة عبد الرحيم

1446هـ

2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين ءامنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة (11)

الاهداء

إلى من غرس في قلبي حب العلم، وسقاني من نهر المعرفة، إلى والديَّ العزيزين، اللذين كانا لي العون والسند في كل مراحل حياتي، أهدي هذا العمل المتواضع عرفاناً بجميل صبرهما ودعمهما اللامحدود .

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم، وكانوا لي نوراً في درب العلم، كل الشكر والتقدير.

إلى زملائي الذين شاركوني رحلة التعلم، وأثروا فكري بالنقاش والحوار، أهديكم هذا الجهد الذي لم يكن ليكتمل دون دعمكم .

وأخيراً، إلى كل من كان له أثر في رحلتي العلمية، أهدي هذا البحث راجيةً أن يكون لبنةً في صرح العدالة والمعرفة.

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، وأسأله أن يكون نافعًا ومفيدًا .

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في كلية القانون، الذين لم يبخلوا عليَّ بعلمهم وتوجيهاتهم، فكانوا لي نعم الدليل في رحلتي العلمية .

أخص بالشكر مشرف البحث، الذي كان لي عونًا وسندًا، فوجهني بنصائحه القيّمة، وفتح لي آفاقًا جديدة في مجال البحث القانوني .

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى والديَّ الكريمين، اللذين قدما لي كل أشكال الدعم المعنوي والمادي، وكانا لي الحافز الأكبر في مسيرتي الأكاديمية .

وأخيرًا، أقدم تقديري وامتناني لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث، سواءً بنصيحة أو تشجيع أو توفير مصدر علمي، وأسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح .

ثبت المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الاية القرانية
ت	الاهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	المقدمة
	المبحث الاول
3	المطلب الاول: مفهوم تزوير الصك - تعريف التزوير
3	الفرع الاول: تعريف الصك
5-4	الفرع الثاني: صور تزوير في الصكوك
9-6	المطلب الثاني: اركان جريمة تزوير الصك
6	الفرع الاول: الركن المادي لجريمة التزوير
9 - 7	الفرع الثاني: الركن المعنوي لجريمة التزوير
	المبحث الثاني
10	المطلب الاول :- اولا :- النصوص القانونية المتعلقة بتزوير النص

11	ثانياً:-العقوبات المقررة لجريمة تزوير الصك
12	المطلب الثاني:- الفرع الاول: الاثار المترتبة على جريمة تزوير الصك وسبل مكافحتها
13	الفرع الثاني: الاثار الاجتماعية والاقتصادية
	وسائل مكافحة اصدار صك بدون رصيد
	الفرع الاول: الوسائل القانونية
	الفرع الثاني: الوسائل التقنية والادارية
	الخاتمة
	المصادر والمراجع

المقدمة

تناول هذا البحث جريمة تزوير الصك في قانون العقوبات العراقي، باعتبارها من الجرائم التي تمس الثقة العامة وتشكل خطرًا على النظام المالي والمصرفي. وقد تم تحليل الجوانب القانونية لهذه الجريمة من حيث تعريفها، وأركانها، وعقوباتها، والآثار المترتبة عليها، إضافةً إلى سبل مكافحتها وفقًا للتشريعات العراقية. أظهرت الدراسة أن تزوير الصك يتخذ عدة صور، أبرزها تزوير التوقيع، تغيير البيانات، إصدار صك وهمي، أو تحرير صك بدون رصيد بسوء نية, ويتطلب تحقق الجريمة توافر الركن المادي (التصرفات المادية) والركن المعنوي (القصد الجنائي)، حيث يجب أن يكون هناك نية واضحة لدى الجاني للتزوير بقصد الإضرار بالغير أو تحقيق منفعة غير مشروعة .كما أكدت الدراسة أن قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 قد شدد العقوبات على مرتكبي هذه الجريمة، حيث تصل العقوبة إلى 15 سنة سجن في حالة تزوير المحررات الرسمية، و7 سنوات عند تزوير المحررات العرفية. كما يُعاقب كل من يستخدم صكًا مزورًا مع علمه بتزويره بنفس عقوبة المزور الأصلي. أما من ناحية الآثار المترتبة على تزوير الصكوك، فقد تبين أن هذه الجريمة تؤدي إلى زعزعة الثقة في النظام المصرفي، وتسبب خسائر مالية كبيرة، وتساهم في انتشار الجرائم المالية، مما يجعل مكافحتها أمرًا ضروريًا لحماية الاقتصاد الوطن

أولا :- التعريف بالبحث

يُعدّ التزوير من الجرائم التي تمس الثقة العامة، حيث تؤدي إلى الإضرار بالمعاملات المالية والحقوق القانونية للأفراد والمؤسسات. ويُعدّ تزوير الصك أحد أخطر صور التزوير لما له من تأثير مباشر على الاستقرار المالي والاقتصادي في المجتمع. وقد أولى المشرع العراقي اهتمامًا خاصًا بجرائم التزوير، ووضع لها نصوصًا قانونية تجرّمها وتعاقب مرتكبيها ضمن قانون العقوبات العراقي.

ثانيا:- أهمية موضوع البحث

تبرز أهمية دراسة تزوير الصك في كونه يمس الأمان القانوني والمالي في الدولة، إذ يُستخدم الصك كوسيلة وفاء رئيسية في التعاملات التجارية والمصرفية، مما يجعله عرضة لمحاولات التزوير من قبل بعض الأفراد لتحقيق مكاسب غير مشروعة. كما أن تزايد حالات التزوير في الآونة الأخيرة يحتم دراسة الأحكام القانونية المتعلقة بها وبيان أوجه القصور إن وجدت، بهدف تطوير التشريعات وضمان فاعلية مكافحة هذه الجريمة.

ثالثاً:- أهداف البحث

1. التعرف على مفهوم التزوير في الصك وفقًا للقانون العراقي وأركانه الأساسية.
2. تحليل النصوص القانونية التي تعالج تزوير الصك في قانون العقوبات العراقي.
3. تحديد العقوبات المقررة لمرتكبي هذه الجريمة وفقًا للتشريعات العراقية.
4. دراسة الإشكالات القانونية والقضائية التي تواجه المشرّع والقضاء عند تطبيق الأحكام الخاصة بتزوير الصك.

5. اقتراح حلول قانونية تسهم في الحد من انتشار هذه الجريمة وتعزيز وسائل الحماية القانونية للصكوك المصرفية.

رابعا:- منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث يتم تحليل النصوص القانونية المتعلقة بجريمة تزوير الصك في قانون العقوبات العراقي، مع الإشارة إلى التطبيقات القضائية ذات الصلة. كما يتم الاستعانة بالمنهج المقارن لدراسة كيفية معالجة التشريعات العربية والأجنبية لهذه الجريمة، بهدف تقديم رؤية متكاملة حول أفضل الممارسات القانونية في هذا المجال.

خامساً:- إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يوفر القانون العراقي حماية كافية ضد جريمة تزوير الصك؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، منها:

- ما هو التكييف القانوني لجريمة تزوير الصك في التشريع العراقي؟
- ما هي العقوبات المقررة لمرتكب هذه الجريمة، وهل هي كافية لردع الجناة؟
- ما هي أبرز الصعوبات التي تواجه تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بهذه الجريمة في الواقع العملي؟
- كيف يمكن تعزيز الإطار القانوني لمكافحة تزوير الصك في العراق؟

هذا البحث يسعى للإجابة على هذه التساؤلات من خلال تحليل قانوني دقيق ومقارنة مع القوانين الأخرى، للوصول إلى توصيات من شأنها المساهمة في تطوير المنظومة التشريعية لمكافحة جرائم التزوير، وخاصة المتعلقة بالصكوك المصرفية.

المبحث الأول

المطلب الأول :- تعريف التزوير

التزوير لفة:- كلمة مشتقة من الزور, والزور من ابرز معانيه واهمها الكذب فالتزوير يعني الكذب ولكن ليس المقصود بذلك كل كذب , بل الكذب المجرم فقط فالكذب الذي يعد تزويراً لابد ان يكون واقعاً بشكل تحريري اي بالكتابة فضلاً عن كونه مجرماً لكي يعد تزويراً يعاقب عليه القانون .

ام التزوير في الفقه:- فقد عرف بانه تغير الحقيقة في محرر بقصد الغش وباحدى الطرق التي حددها القانون تغيراً من شانه ان يسبب ضرراً

الفرع الاول :- تعريف الصك في القانون العراقي

يُعرَّف الصك على أنه أداة وفاء تقوم مقام النقود، وهو وثيقة مكتوبة تحتوي على أمر غير معلق على شرط، يصدره الساحب إلى المصرف لدفع مبلغ معين من المال للمستفيد أو لحامله. ويُعدّ الصك وسيلة رئيسية في التعاملات المالية والتجارية، وله قوة قانونية تجعله أحد أهم أدوات الدفع، خاصة في إطار التعاملات المصرفية[1].

لم يرد تعريف محدد للصك في قانون العقوبات العراقي، لكنه يُعرَّف وفقًا لقانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984، والذي يوضح الشروط القانونية التي يجب توافرها في الصك حتى يكون صحيحًا من الناحية القانونية. ومن أهم هذه الشروط[2]:

[1] عبد القادر الفتلاوي، "شرح قانون العقوبات العراقي – القسم الخاص"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
[2] أحمد ناجي المحمدي، "الجرائم المالية والمصرفية في القانون العراقي"، دار السنهوري للنشر، 2020.

- أن يكون الصك مكتوبًا ومحررًا وفقًا لصيغة معينة.
- أن يحتوي على أمر غير معلق على شرط بالدفع.
- أن يكون مسحوبًا على مصرف.
- أن يكون موقعًا من قبل الساحب.

الفرع الثاني:- مفهوم التزوير في الصك

التزوير في الصك يُعرَّف بأنه إحداث تغيير غير مشروع في بيانات الصك أو تزوير توقيعه أو إنشاء صك وهمي بقصد الاحتيال أو الإضرار بالغير .ويُعدّ هذا الفعل من الجرائم التي تهدد الثقة العامة في المعاملات المالية، لما قد يترتب عليه من خسائر اقتصادية جسيمة[3].

وقد تناول قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 التزوير في مواده المتعلقة بالجرائم المخلة بالثقة العامة، حيث عرّف التزوير بأنه تغيير الحقيقة في مستند أو وثيقة رسمية أو عرفية بإحدى الوسائل التي يحددها القانون، مما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة أو بالغير.

الصور التزوير في الصكوك :-

لقد ذكر المشرع العراقي في المادة (1/286) خمسة طرق للتزوير ومنها وضع امضاء او بصمه او ختم مزور او تغيير امضاء او بصمه ابهام او ختم صحيح يقع التزوير في هذه الطريقة حيث يوقع الجاني على محرر بإمضاء غير امضاءه او بصمة ابهام غير بصمته او ختم غير ختمة, يستوفي في حكم القانون ان يكون الامضاء لشخص موجود ومعلوم ام لشخص وهمي لا وجود له, و ايضاً الحصول بالغش ام المباغتة على

2جمال ابراهيم الحيدري . القسم الخاص من قانون العقوبات , دار السنهوري,213,ص34

[3] محمود حسن العكيلي، "القانون الجنائي والتزوير في المحررات الرسمية والعرفية"، ط1، دار الفكر الجامعي، 2018.

امضاء او بصمة ام ختم لشخص لا يعلم مضمون على حقيقته , ويتحقق التزوير على وفق هذه الطريقة اما عن طريق المفاجئة السريعة التي لا تترك الفرصة لشخص في التفكير ليطلع على مضمون المحرر, يتخذ تزوير الصك أشكالًا متعددة، منها[4]:

1. تزوير التوقيع :ويعدّ من أكثر صور التزوير شيوعًا، حيث يقوم الجاني بتزييف توقيع الساحب أو المستفيد بغرض صرف الصك بغير وجه حق.
2. تغيير بيانات الصك :مثل تعديل المبلغ المكتوب في الصك، أو تغيير اسم المستفيد، أو تغيير تاريخ الصك، مما يؤدي إلى استخدامه بصورة غير مشروعة.
3. إصدار صك بدون رصيد :حيث يقوم الشخص بإصدار صك وهو يعلم أنه لا يملك رصيدًا كافيًا في المصرف لتغطيته، مما يشكل جريمة وفقًا للقانون العراقي.
4. إنشاء صك وهمي :أي كتابة صك باسم شخص أو مؤسسة غير موجودة بهدف الاحتيال على الآخرين.
5. استعمال صك مزور :حتى لو لم يكن الشخص هو المزور الأصلي، فإن استخدام الصك المزور مع العلم بتزويره يُعدّ جريمة يعاقب عليها القانون.
6. اجراء أي تغير بالأضافه او الحذف او التعديل او تغيير بالأرقام او الصور او العلامات او أي امر اخر مثبت فيه فمثلا تغير صورة في جواز السفر ووضع صورة شخص اخر غير صاحبة وغيرها.
7. املاء ورقة ممضاه او مبصومة او مختومة على بياض بغير اقرار صاحب الامضاء او البصم او الختم, تتحق هذه الصورة في حالة يسلم شخص لأخر ورقة ممضاة على بياض على سبيل الوديعة

[4] علي كاظم الزبيدي، "القانون التجاري العراقي وتطبيقاته العملية"، دار اليازوري العلمية، 2017.

لكي يحافظ عليها , كما تتحقق هذه الصورة من التزوير في حالة اساءة استعمال الامضاء او البصمة او الختم.

يُعدّ التزوير في الصك جريمة خطيرة تتطلب تشديد العقوبات للحد منها، وضمان سلامة المعاملات المصرفية والمالية. ويُركز القانون العراقي على وضع أحكام صارمة لمكافحة هذه الجريمة، والتي سيتم تناولها في المطالب اللاحقة من هذا البحث.

المطلب الثاني :- أركان جريمة تزوير الصك

تتطلب جريمة تزوير الصك توافر ثلاثة أركان أساسية :الركن المادي، والركن المعنوي، والركن الشرعي .وفي هذا الفرع سيتم التركيز على الركنين المادي والمعنوي.

1. الركن المادي لجريمة التزوير (التصرفات المادية)

الركن المادي هو الأساس الذي تقوم عليه جريمة تزوير الصك، ويتمثل في التصرفات المادية التي يقوم بها الجاني لتغيير الحقيقة في الصك,من خلال نص المادة (286) قانون العقوبات العراقي يتضح ان جريمة التزوير تتحقق من خلال نشاط الجاني الممثل بتغير للحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي حددها القانون تغيراً من شأنه احداث ضرر , وتتمثل طرق التزوير المادي املاء ورقة ممضاة او مبصومه او مختومة

على بياض بغير اقرار صاحب الامضاء او البصمة او الختم, واذ كانت جميع البيانات مغايره للحقيقية فيكفي لتحقيق التزوير , ويمكن تحديد مكونات الركن المادي على النحو التالي[5]:

أ. النشاط الإجرامي (السلوك الإجرامي)

يتجسد السلوك الإجرامي في أي فعل يؤدي إلى تغيير الحقيقة في الصك بطريقة غير مشروعة، يتمثل نشاط الجاني في جريمة التزوير بفعل تغير الحقيقة وبمحل التغير , ومن أبرز صور هذا التزوير ما يلي[6]:

- تزوير التوقيع :قيام الجاني بتزييف توقيع الساحب أو المستفيد بطريقة توحي بأنها صحيحة.
- تغيير بيانات الصك : مثل تعديل اسم المستفيد، أو تاريخ الاستحقاق، أو قيمة المبلغ المالي المكتوب فيه.
- إصدار صك وهمي :أي تحرير صك باسم شخص أو جهة غير حقيقية بقصد الاحتيال.
- إصدار صك بدون رصيد مع سوء النية :وهو فعل مجرّم وفقًا للقوانين التجارية والعقابية.
- تحريف مضمون الصك بعد توقيعه :أي إجراء تغييرات على الصك بعد توقيعه من قِبل الساحب.

ب. النتيجة الإجرامية

يترتب على النشاط الإجرامي إلحاق ضرر بالغير أو بالمصلحة العامة. ويتحقق الضرر عندما يتم استخدام الصك المزور لتحقيق مكاسب غير مشروعة، سواء بصرفه أو استغلاله كوسيلة احتيالية, كما ان الضرر يمكن ان يكون عاماً اذا اصحاب المجتمع ولم يصب فرداً بعينه , وقد يكون خاص اذ لحق بفرد بعينه,

[5] د. احمد ابو الروس . جرائم التزييف والتزوير والرشوة و اختلاس المال العام من الوجهة القانونية

[6] المحامي عبد الوهاب بدره , جرائم التزوير بالكتابة والتزوير بالقول والتزوير بالفعل ص 9

ومثال ذلك الضرر المادي العام تزوير سداد رسوم او ضرائب مستحقة لدولة, والضرر العام هو العبث بورقة رسمية لانه يضر بالثقه التي لهذة الاوراق في نظر الناس .

ج. علاقة السببية

يجب أن يكون هناك ارتباط مباشر بين الفعل المادي للجاني (التزوير) وبين الضرر الذي وقع نتيجة استخدام الصك المزور. فإذا لم يكن هناك ضرر أو لم يكن التزوير مؤثرًا في التعاملات المالية، فقد لا تتحقق الجريمة بشكلها الكامل.

2.الركن المعنوي لجريمة التزوير (القصد الجنائي)

لا تُعتبر جريمة تزوير الصك قائمة بمجرد ارتكاب الفعل المادي، بل يجب أن يتوفر الركن المعنوي، أي القصد الجنائي، وهو نية الجاني في ارتكاب التزوير مع علمه بعدم مشروعية فعله, وهنالك طرق لتزوير المعنوي تتمثل بتغيير اقرار اولي الشأن وجعل واقعه غير معترف بها بصورة واقعة معترف بها, جعل واقعه مزورة في صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها , وانتحال شخصية الغير واستبدالها او الاتصاف بصفة غير صحيحة او اغفال ذكر بيان فيه حال تحريره فيها اعد لاثباته, ويتكون القصد الجنائي من عنصرين أساسيين[7]:

[7] د. حمدي رجب عطيه , جرائم التزوير والتقليد والتزييف للعملات والاختام . مطابع جامعة المنوفية , 2008.

أ. العلم

يجب أن يكون الجاني عالمًا بأنه يقوم بتغيير الحقيقة في الصك، سواء كان ذلك من خلال تزوير التوقيع، أو تغيير بيانات الصك، أو إصداره بدون رصيد مع سوء النية,. يعد تزويراً كل تغيير يقع في سند او وثيقة و اذ حصل بقول او فعل بغير كتابة فليس ثمة تزوير و وقد تقع بذلك جريمة اخر كشهادة زور او اليمين الكاذب م(258–259) من قانون العقوبات العراقي او الاحتيال م(456) من قانون العقوبات العراقي او الغش بالمعاملات او تزوير العملة (280) من قانون العقوبات العراقي.

ب. الإرادة

يجب أن تتجه إرادة الجاني إلى تحقيق نتيجة غير مشروعة، مثل الاستفادة المالية غير القانونية أو الإضرار بالغير. فإذا كان الفعل غير مقصود أو وقع نتيجة خطأ غير عمدي، فقد لا تقوم الجريمة من الناحية القانونية, التزوير نوع من انواع الكذب يتمثل بالتمويه ولا يمكن تصوره الا بأبدال الحقيقة بما يغايرها فاذا لم يكن هناك تغير للحقيقة فلا جريمة ولا عقاب.

القصد الخاص في جريمة تزوير الصك

تعدّ جريمة تزوير الصك من الجرائم التي تتطلب قصدًا خاصًا، أي أن الجاني لا يكتفي بتغيير الحقيقة فقط، بل يجب أن يكون هدفه تحقيق منفعة غير مشروعة أو الإضرار بالغير. ويظهر القصد الخاص في صور متعددة مثل[8]:

- تحقيق ربح غير مشروع من خلال صرف الصك المزور.

[8] د. جمال ابراهيم الحيدري , شرح احكام القسم الخاص من قانون العقوبات , شرح القسم الخاص من قانون العقوبات , مكتبة السنهوري , بغداد , ص 38 .

- الإضرار بالمستفيد الأصلي بحرمانه من حقه المالي.
- استخدام الصك كأداة احتيال للحصول على خدمات أو بضائع دون وجه حق.

يتبين مما سبق أن جريمة تزوير الصك لا تقوم إلا بتوافر الركن المادي (التصرفات المادية التي تؤدي إلى تغيير الحقيقة)، والركن المعنوي (وجود القصد الجنائي لدى الجاني). وتُعد هذه الجريمة من الجرائم الخطيرة التي تؤثر على الثقة العامة في التعاملات المصرفية، ولذلك شدد المشرع العراقي العقوبات المقررة عليها لحماية النظام المالي ومنع أي تلاعب بالصكوك المصرفية[9].

[9] د.فخري عبد الرزاق صلبي الحديثين . شرح قانون العقوبات القسم الخاص مكننه القانونية بغداد، ص 43 .

المبحث الثاني :- أحكام تزوير الصك في التشريع العراقي

المطلب الأول

النصوص القانونية المتعلقة بتزوير الصك

نصوص قانون العقوبات العراقي ذات الصلة

تناول قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 جرائم التزوير بشكل عام، حيث أدرجها ضمن الجرائم التي تمس الثقة العامة، وخصص لها عدة مواد قانونية تتعلق بتزوير المحررات الرسمية والعرفية، ومنها الصكوك المصرفية.

واشارة المادة (286) تعرف التزوير بأنه "تغيير الحقيقة في محرر أو إنشاء محرر مزور بأي وسيلة كانت وبنية استعماله على أنه صحيح، مما يؤدي إلى الإضرار بالغير أو بالمصلحة العامة." اما المادة (287) تنص على أن التزوير يقع إذا حصل تغيير في البيانات أو التوقيعات أو إضافة أسماء وهمية أو إنشاء محرر لم يكن له وجود في الأصل. وفي المادة (292) تعاقب كل من زوّر وثيقة رسمية أو عرفية بقصد استخدامها على نحو يضر بالمصلحة العامة أو الخاصة. وأخيرا المادة :(295) تعاقب من يستعمل محررًا مزورًا مع علمه بتزويره بالعقوبة نفسها التي تطبق على الجاني الأصلي[10].

أما فيما يتعلق بالصكوك، فقد عالج قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 في بعض مواده مسألة إصدار الصكوك بدون رصيد، والتي قد تشكل أحد أوجه التزوير عند استخدامها بسوء نية.

[10] علي محمد جعفر . قانون العقوبات جرائم الرشوة والاختلاس والاخلال بالثقة العامة والاعتداء على الاشخاص والاموال , الجامعة اللبنانية ,ص 89

العقوبات المقررة لجريمة تزوير الصك :-

حدد قانون العقوبات العراقي العقوبات المفروضة على مرتكبي جريمة تزوير الصك وفقًا لخطورة الفعل المرتكب. وتشمل العقوبات ما يلي[11]:

1. **عقوبة التزوير الأساسي (المادة 292 من قانون العقوبات العراقي)**

- إذا كان الصك يعتبر محررًا رسميًا، فإن العقوبة تصل إلى السجن لمدة تتراوح بين 5 و15 سنة.
- أما إذا كان الصك يُعدّ محررًا عرفيًا، فإن العقوبة قد تصل إلى الحبس لمدة لا تزيد عن 7 سنوات.

2. **عقوبة استعمال الصك المزور (المادة 295 من قانون العقوبات العراقي)**

- يعاقب بنفس العقوبة المقررة لمرتكب التزوير كل من استخدم صكًا مزورًا مع علمه بتزويره.

3. **عقوبة إصدار صك بدون رصيد بسوء نية (وفقًا لقانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984)**

- يعاقب بالسجن مدة تصل إلى 5 سنوات أو بالغرامة كل من أصدر صكًا دون وجود رصيد كافٍ في المصرف، إذا ثبتت سوء نيته.

4. **عقوبة الشروع في تزوير الصك**

- يعاقب الشروع في جريمة تزوير الصك بعقوبة تقل عن العقوبة الأصلية بمقدار النصف، وفقًا للقواعد العامة في قانون العقوبات العراقي.

5. **عقوبات إضافية**

- يمكن أن تتضمن العقوبات منع المدان من مزاولة بعض الحقوق المدنية أو إلزامه بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن التزوير.

[11] واثبه داوود السعدي. قانون العقوبات القسم الخاص ,بغداد 1988.1989 , ص 42

يتضح من النصوص القانونية أن المشرع العراقي شدد العقوبات على جريمة تزوير الصك، نظرًا لخطورتها على النظام المالي والاقتصادي. كما حرص القانون على تجريم كل من يقوم بتزوير الصك أو يستخدمه رغم علمه بتزويره، وذلك لضمان عدم الإخلال بالثقة العامة في المعاملات المصرفية والتجارية.

المطلب الثاني

الآثار المترتبة على جريمة تزوير الصك وسبل مكافحتها

الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية:-

أ. الآثار القانونية

جريمة تزوير الصك ترتب آثارًا قانونية خطيرة، من أبرزها[12]:

- المساءلة الجنائية :يعرض مرتكب جريمة التزوير نفسه لعقوبات قانونية مشددة، تتراوح بين السجن والغرامة، وفقًا لنصوص قانون العقوبات العراقي.
- بطلان المعاملات المالية :يؤدي اكتشاف التزوير إلى إلغاء العقود أو العمليات التجارية التي تم بموجبها استخدام الصك المزور.
- التأثير على الثقة بالنظام المصرفي :تكرار جرائم تزوير الصكوك يؤدي إلى تراجع الثقة في الصكوك كأداة مالية، مما يدفع الأفراد والشركات إلى تفضيل طرق دفع أخرى أكثر أمانًا.
- حرمان المدان من بعض الحقوق :في بعض الحالات، قد تؤدي الإدانة بجريمة تزوير الصك إلى منع الشخص من ممارسة بعض المهن أو الأنشطة التجارية.

[12] د.ماهر عبد الشويش الدره.قانون العقوبات القسم الخاص ,ط 2 ,المكتبة القانونية,بغداد, 1988

ب. الآثار الاجتماعية[13]

- زعزعة الثقة في التعاملات التجارية :يؤثر انتشار جرائم التزوير على العلاقات بين الأفراد والشركات، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في الوثائق المالية.
- تزايد معدلات الجريمة :قد يؤدي انتشار جريمة تزوير الصك إلى تحفيز جرائم أخرى، مثل الاحتيال والنصب، مما يزيد من العبء على الأجهزة الأمنية والقضائية.
- الإضرار بسمعة الأفراد والمؤسسات :عند اكتشاف حالات تزوير الصكوك، قد تتأثر سمعة المؤسسات المالية والشركات، مما ينعكس سلبًا على أعمالها المستقبلية.

ج. الآثار الاقتصادية[14]

- تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني :تزوير الصكوك يؤدي إلى اضطراب النظام المصرفي، وقد يسبب خسائر مالية كبيرة للبنوك والمؤسسات المالية.
- زيادة التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية :تضطر البنوك إلى اتخاذ إجراءات أمنية إضافية، مثل تحسين تقنيات التحقق من الصكوك، مما يرفع من تكاليف التشغيل.
- انخفاض الاستثمارات :عندما تنتشر جرائم التزوير، يتردد المستثمرون في ضخ أموالهم في السوق، خوفًا من التعرض للاحتيال، مما يؤثر على عجلة النمو الاقتصادي.

[13] د.جمال ابراهيم الحيدري، شرح القسم الخاص من قانون العقوبات ، مكتبة السنهوري ،بغداد 2014 ص 38
[14] بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (5)، 2021، بعنوان "تزوير الصكوك المصرفية وأثرها على المعاملات المالية".

وسائل مكافحة تزوير الصكوك في التشريع العراقي

لمواجهة جريمة تزوير الصكوك، تبنّى المشرع العراقي عدة وسائل قانونية وأمنية وتقنية تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة، ومن أبرزها[15]:

أ. الوسائل القانونية

- تشديد العقوبات :نصوص قانون العقوبات العراقي تفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جريمة تزوير الصك، سواء كانوا مزورين أو مستخدمين للصك المزور.
- إلزام المصارف بالتبليغ عن الصكوك المشبوهة :يلزم القانون البنوك والمؤسسات المالية بالإبلاغ عن أي صك يُشتبه في تزويره، وذلك لمنع انتشاره قبل وقوع الضرر.
- إدراج مرتكبي التزوير في القوائم السوداء :يتم منع الأشخاص الذين يثبت تورطهم في تزوير الصكوك من التعامل مع المؤسسات المصرفية لفترات محددة، بهدف ردعهم عن تكرار الجريمة.

ب. الوسائل التقنية والإدارية[16]

- تعزيز أنظمة الحماية الإلكترونية :تعتمد البنوك على تقنيات حديثة مثل التوقيع الرقمي والمصادقة البيومترية لمنع عمليات التزوير.
- تحسين نظام التدقيق الداخلي للبنوك :يتعين على المؤسسات المالية تطوير آليات للتحقق من الصكوك، مثل استخدام برامج متطورة للكشف عن التزوير.

---

[15] دراسة قانونية بعنوان "الآثار الاقتصادية لجرائم التزوير في النظام المصرفي العراقي"، المركز العراقي للدراسات الاقتصادية، 2022.

[16] ورقة بحثية بعنوان "تحليل قانوني لمواد التزوير في قانون العقوبات العراقي"، منشورة في مجلة القانون والمجتمع، العدد (7)، 2019.

- تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية :يتم التعاون بين البنك المركزي العراقي والجهات الأمنية لمراقبة عمليات التزوير واتخاذ إجراءات استباقية لمكافحتها.

ج. التوعية والتثقيف

- نشر الوعي القانوني :يجب توعية الأفراد والشركات بالمخاطر القانونية لجريمة تزوير الصكوك والعقوبات المترتبة عليها.
- تشجيع التعاملات الإلكترونية :الحد من استخدام الصكوك الورقية واستبدالها بالمدفوعات الإلكترونية يقلل من احتمالات التزوير.
- إطلاق حملات إعلامية للتوعية بمخاطر التزوير :يمكن أن تساهم وسائل الإعلام في نشر الوعي حول كيفية التعرف على الصكوك المزورة وطرق تجنبها.

تُعد جريمة تزوير الصك من الجرائم التي تمس الأمن الاقتصادي والاجتماعي في العراق، مما يستدعي اتخاذ تدابير صارمة لمكافحتها. ومن خلال تطبيق التشريعات الرادعة، وتعزيز الرقابة المصرفية.

الخاتمة

يُعدّ تزوير الصك من الجرائم الخطيرة التي تؤثر بشكل مباشر على النظام المالي والمصرفي، حيث يؤدي إلى فقدان الثقة في المعاملات التجارية والمصرفية، ويُسبب أضرارًا جسيمة للأفراد والشركات والمؤسسات المالية. ويُعاقب المشرع العراقي هذه الجريمة بعقوبات مشددة وفقًا لما ورد في **قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 وقانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984**، وذلك للحفاظ على استقرار النظام المالي ومنع أي محاولات تلاعب أو احتيال.

تناول البحث مفهوم تزوير الصك، وأركانه، وأشكاله المختلفة، كما استعرض الأحكام القانونية ذات الصلة والعقوبات المقررة لمرتكبي هذه الجريمة. كما تطرق البحث **إلى الآثار القانونية والاقتصادية والاجتماعية** المترتبة على انتشار هذه الظاهرة، والتي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار المالي وزيادة المخاطر المالية على الأفراد والمؤسسات.

وفي إطار مكافحة تزوير الصكوك، أوصى البحث بضرورة **تطوير التشريعات** لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال التزوير الرقمي، وتعزيز إجراءات **الرقابة المصرفية والتدقيق الأمني** على الصكوك، إضافةً إلى تشجيع التحول نحو أنظمة الدفع الإلكترونية كوسيلة أكثر أمانًا وأقل عرضة للتزوير. كما أكّد البحث على أهمية **التعاون بين الجهات القضائية والمصرفية** لتعزيز سبل الكشف المبكر عن عمليات التزوير واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المتورطين.

وفي الختام، فإن مكافحة جريمة تزوير الصك تتطلب **جهودًا متكاملة** تشمل التشريعات الفعالة، والإجراءات الأمنية المتطورة، والتوعية القانونية والمصرفية، مما يسهم في حماية النظام المالي والمصرفي في العراق، وتعزيز الثقة في أدوات الدفع المختلفة.

أولًا: أهم النتائج التي توصل إليها البحث

1- يُعدّ الصك أداة وفاء أساسية في التعاملات التجارية والمصرفية، ويعتمد عليه الأفراد والشركات لضمان تسوية الدفعات المالية بطريقة قانونية وآمنة.

2- يتجسد تزوير الصك في تغيير الحقيقة في محتواه، سواء عن طريق تزوير التوقيع، أو تعديل البيانات، أو إنشاء صك وهمي بقصد الاحتيال.

3- تتطلب الجريمة توافر ركنين أساسيين :الركن المادي (السلوك الإجرامي) والركن المعنوي (القصد الجنائي).

4- نص قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 جرم إصدار الصكوك بدون رصيد باعتبارها صورة من صور التزوير المالي.

5- يعاقب مرتكب جريمة تزوير الصك بعقوبات تصل إلى 15سنة سجن في حالة تزوير المحررات الرسمية، وما يصل إلى 7سنوات في حالة تزوير المحررات العرفية.

6- يعاقب من يستخدم صكًا مزورًا مع علمه بتزويره بنفس العقوبة المفروضة على المزور.

7- تؤدي هذه الجريمة إلى إضعاف الثقة بالنظام المصرفي، والإضرار بالاقتصاد الوطني، وزيادة المخاطر المالية على الأفراد والشركات.

8- كما أن لها آثارًا اجتماعية سلبية، أبرزها زيادة معدل الجرائم المالية وتفاقم المشكلات القانونية المتعلقة بالنزاعات المالية والتجارية.

9- تتضمن وسائل المكافحة تشديد العقوبات، وتعزيز الرقابة المصرفية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة التحقق الإلكتروني والتوقيع الرقمي.

ثانيًا: التوصيات لتطوير التشريعات أو الممارسات

1- مراجعة النصوص القانونية لتشديد العقوبات على التزوير باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل التزوير الرقمي للصكوك الإلكترونية.

2- سن تشريعات جديدة تجرّم التحايل المصرفي عبر الصكوك الإلكترونية، خاصة مع انتشار وسائل الدفع الرقمية.

3- إلزام المصارف باستخدام أنظمة تحقق متقدمة، مثل البصمة الإلكترونية والتوقيع الرقمي، لضمان عدم تزوير التوقيع على الصكوك.

4- تطوير آليات كشف التزوير في البنوك من خلال اعتماد برامج ذكاء اصطناعي متخصصة في التعرف على الأنماط غير الطبيعية في عمليات إصدار الصكوك.

5- إطلاق حملات توعية عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لتعريف الأفراد بأشكال التزوير وكيفية حماية أنفسهم من الوقوع ضحية لها.

6- إدراج برامج تعليمية متخصصة حول الجرائم المالية في المناهج الجامعية، خصوصًا في كليات القانون والاقتصاد والإدارة.

7- تعزيز التعاون بين البنك المركزي العراقي والسلطات القضائية لضمان سرعة التعامل مع قضايا تزوير الصكوك، واتخاذ إجراءات استباقية ضد المتورطين.

8- تقليل الاعتماد على الصكوك الورقية واستبدالها بأنظمة المدفوعات الإلكترونية التي توفر مستوى أعلى من الأمان ضد عمليات التزوير.

9- تطوير البنية التحتية للمعاملات المالية الإلكترونية في العراق، وتعزيز الثقة باستخدامها كوسيلة دفع آمنة وموثوقة.

المصادر والمراجع :-

1 عبد القادر الفتلاوي، "شرح قانون العقوبات العراقي – القسم الخاص"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

2 أحمد ناجي المحمدي، "الجرائم المالية والمصرفية في القانون العراقي"، دار السنهوري للنشر، 2020.

3 محمود حسن العكيلي، "القانون الجنائي والتزوير في المحررات الرسمية والعرفية"، ط1، دار الفكر الجامعي، 2018.

4 علي كاظم الزبيدي، "القانون التجاري العراقي وتطبيقاته العملية"، دار اليازوري العلمية، 2017. د. احمد ابو الروس . جرائم التزييف والتزوير والرشوة و اختلاس المال العام من الوجهة القانونية

5 .المكتب الجامعي الحديث.

6 المحامي عبد الوهاب بدره , جرائم التزوير بالكتابة والتزوير بالقول والتزوير بالفعل ص 9

7 د. حمدي رجب عطيه , جرائم التزوير والتقليد والتزييف للعملات والاختام . مطابع جامعة المنوفية , 2008.

8 د. جمال ابراهيم الحيدري , شرح احكام القسم الخاص من قانون العقوبات , شرح القسم الخاص من قانون العقوبات , مكتبة السنهوري , بغداد , ص 38.

9 د.فخري عبد الرزاق صلبي الحديثين . شرح قانون العقوبات القسم الخاص مكننه القانونية بغداد، ص 43.

10 علي محمد جعفر . قانون العقوبات جرائم الرشوة والاختلاس والاخلال بالثقة العامة والاعتداء على الاشخاص والاموال , الجامعة اللبنانية ,ص 89

11 واثبه داوود السعدي. قانون العقوبات القسم الخاص ,بغداد 1988.1989 , ص 42

12 د.ماهر عبد الشويش الدره.قانون العقوبات القسم الخاص ,ط 2 ,المكتبة القانونية,بغداد, 1988

13 د.جمال ابراهيم الحيدري، شرح القسم الخاص من قانون العقوبات ، مكتبة السنهوري ،بغداد 2014 ص 38

ثالثًا: الرسائل والاطاريح

1 بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (5)، 2021، بعنوان "تزوير الصكوك المصرفية وأثرها على المعاملات المالية."

2 دراسة قانونية بعنوان "الآثار الاقتصادية لجرائم التزوير في النظام المصرفي العراقي"، المركز العراقي للدراسات الاقتصادية، 2022.

3 ورقة بحثية بعنوان "تحليل قانوني لمواد التزوير في قانون العقوبات العراقي"، منشورة في مجلة القانون والمجتمع، العدد (7)، 2019.

رابعا: التشريعات والقوانين

1. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، المعدل.
2. قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984، المعدل.
3. قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004.
4. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015.

خامسا: المصادر الإلكترونية

1 موقع مجلس القضاء الأعلى العراقي، قسم الأحكام القضائية، www.hjc.iq

2 موقع البنك المركزي العراقي، التقارير المالية والمصرفية، www.cbi.iq

3 موقع وزارة العدل العراقية، القوانين واللوائح، www.moj.gov.iq

4 مقالات قانونية منشورة على موقع Arab Law Portal حول التزوير في المعاملات المالية.